اختتام مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي.. وإعلان عمان: لوقف التطبيع مع «إسرائيل».. وصباغ التقى تشونغونغ

أنباء عن إعادة «البرلمان العربي» إلى مقره في دمشق

الوطن - وكالات

اختتمت أمس في العاصمة الأردنية عمان فعاليات الدورة التاسعة والعشرين للاتحاد البرلماني العربي، وسط مغازلات سعودية للوفد السوري، وأنباء عن عودة مقر البرلمان العربي إلى دمشق.

وبينما دعا إعلان عمان إلى وقف التطبيع مع «إسرائيل» ودعم منظمة «أونروا»، دعا رئيس مجلس الشعب حموده الصباغ إلى تعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية في بناء الجسور بين الدول والشعوب.

وبمشاركة وفد رفيع المستوى من مجلس الشعب برئاسة صباغ، لأول مرة منذ تجميد عضوية سورية في الجامعة العربية عام ٢٠١١، انطلقت في عمان أول من أمس أعمال الدورة تحت شعار «القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين»، وشارك فيها إضافة إلى الوفد السوري، رؤساء ١٦ برلماناً عربياً، وممثلين عن بقية البرلمانات.

وفي كلمة له خلال أعمال المؤتمر، أكد صباغ أن سورية بنصرها على الإرهاب تنتصر لكل العرب والمنطقة. والتقى صباغ، أمس على هامش المؤتمر بالأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مارتن تشونغونغ وبحث معه سبل تفعيل وتطوير العلاقات البرلمانية مع الاتحاد، وفق وكالة «سانا» للأنباء.

وأكد صباغ أهمية التعاون بين مجلس الشعب والاتحاد البرلماني الدولي عبر الحوار وتبادل الأفكار وتعزيز دور الدبلوماسية البرلمانية في بناء الجسور بين الدول والشعوب.

من جانبه، أعرب تشونغونغ عن أمله في تعزيز التعاون بين الجانبين، مشيراً إلى زيارته الأخيرة لدمشق عام ٢٠١٥ واستعداده لتكرارها وتبادل الأفكار فيما يخص العمل البرلماني والتعاون في هذا المجال.

بدوره نقل موقع «رأي اليوم» الإلكتروني الأردني، عن مصادر مطلعة أن كلًا من السعودية والإمارات رحبت بمواصلة دعم بناء مقر الاتحاد البرلماني العربي في دمشق الذي جمد العمل به منذ سنوات ليحل محله مقر مؤقت في العاصمة اللبنانية بيروت، في حين حافظت سورية على المقر كما هو في شارع أبو رمانة.

ورأى الموقع، أن الترحيب من أبو ظبي والرياض بمواصلة العمل في تجهيز مقر البرلمان العربي في دمشق، يعني عودة المقر الدائم للبرلمان إلى دمشق.

وأول من أمس أكد عضو مجلس الشعب أكرم عجلاني، أن الوفد السوري اعترض على محاولة تحصيل رسوم مالية من سورية

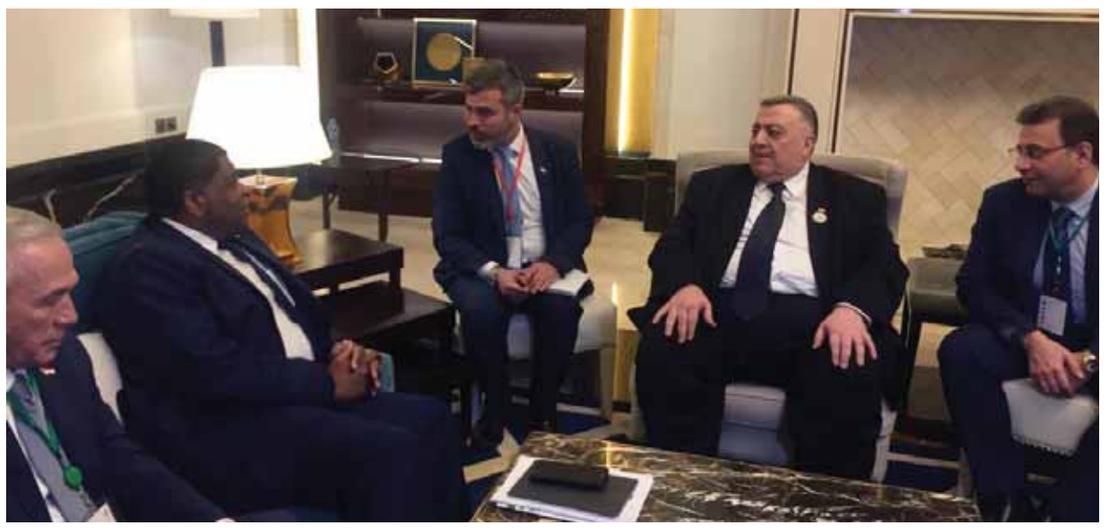

رئيس مجلس الشعب حموده الصباغ خلال لقائه الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مارتن تشونغونغ في عمان أمس (سانا)

تبلغ ٢٦٦,٥ ألف دولار أميركي هي حجم المساهمات السورية في أنشطة البرلمان على مدى السنوات الماضية.

وقال: «نحن رأينا أنه يمكن أن نُطالب فيها لو كنا دُعينا من قبل الاتحاد ولم نستجب للدعوة فيقال إننا نحن الذين رفضنا الحضور ولكن نحن لم ندع على طول سنوات الأزمة في سورية فطالما لم نُدعَ فلماذا يطلب منا الدفع».

وذكرت وكالة «سبوتنيك» أول من أمس أن ما قاله ممثل الوفد السعودي بأنه يتحفظ على مطالبة سورية بدفع الأموال لسببين «الأول أنه ليس في جدول الأعمال والثاني أن دولاً أخرى مثل موريتانيا وليبيا ودول أخرى لم تكن مشاركة وهذا سوف يفتح باباً لماذا هذه الدولة دون الأخرى، ونحن بقدر سعادتنا بحضور الجمهورية العربية السورية لا نريد أن يكون أول حضور لهم محل خلاف في المؤتمر بشأنه».

وأضاف: «نتمنى تأجيل الموضوع إلى اجتماع اللجنة التنفيذية بعد ٦ أشهر تمهيداً لهذا الموضوع».

وفي البيان الختامي للمؤتمر الذي صدر أمس، أكد الاتحاد على ضرورة وقف كل أشكال التطبيع مع كيان الاحتلال الإسرائيلي واتخاذ موقف حازم وثابت في هذا الصدد والاستمرار في جهود دعم قضية الشعب الفلسطيني على كل الصعد، بحسب «سانا».

وشدد الاتحاد على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي مخططات تستهدفها على حساب حلول مجتزأة الأمر الذي يهدد مستقبل المنطقة واستقرارها، مشيراً إلى أن أي حل يتجاوز الحقوق الفلسطينية المنصوص عليها في القرارات الدولية هو حل غير قابل للحياة.

وأكد البيان أهمية مواصلة دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني في نضالهم التاريخي ضد الاحتلال الإسرائيلي والدفاع عن حقوقهم.

كما أكد البيان أهمية مواصلة دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» كي تواصل تقديم خدماتها الصحية والتعليمية للاجئين الفلسطينيين.

من جهته أفاد الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، بأن كلاً من السعودية والإمارات ومصر، اعترضت على بند عدم التطبيع مع «إسرائيل» في مسودة البيان الختامي، لكن رئيس الاتحاد البرلماني العربي رئيس مجلس النواب الأردني، عاطف الطراونة، رفض مطلبهم وتمسك ببند رفض التطبيع مع «إسرائيل».

قولاً واحداً

فنزويلا ومحاولة نسخ التجربة السورية

فارس الجيرودي

«بصفتي القائد الأعلى للقوات المسلحة الوطنية البوليفارية، أؤكد سماحي بدخول المساعدات الإنسانية إلى أراضي فنزويلا، ومن ثم آمر بصفتي هذه، جميع عناصر القوات الفنزويلية بالتصرف وفقاً لهذه التعليمات».

كان هذا مقتطفاً من المرسوم الرئاسي رقم ١ الذي أصدره رئيس برلمان فنزويلا المدعوم من واشنطن، والمنتحل لصفة رئيس الجمهورية، الذي عين نفسه وفق ذلك المرسوم قائداً أعلى للجيش والقوات المسلحة، آمراً الجيش الفنزويلي بإدخال شحنة المساعدات الأميركية العالقة عند الحدود، التي رفض الرئيس الشرعي نيكولاس مادورو السماح بإمرارها.

تذكرنا قضية المساعدات التي تريد واشنطن إدخالها عنوةً إلى فنزويلا، بشعار «الممرات الإنسانية» الذي رفعته فصائل المعارضة المسلحة السورية أثناء ذروة الحرب في البلاد، كما يذكرنا تحالف دول «مجموعة ليما» الذي شكلته الولايات المتحدة في وجه كراكاس، بالتحالف المسمى «مجموعة أصدقاء سورية» الذي تشكل ضد الدولة السورية، على حين تتالى تصريحات المسؤولين الأميركيين الهادفة لرفع معنويات المعارضة الفنزويلية، فيتحدث وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو عن «أيام مادورو المعدودة» ولا يستبعد نائب الرئيس الأميركي مايك بينس «أي خيار في مواجهة ديكتاتورية مادورو»، وهو محاكاة لما سبق أن قامت به إدارة باراك أوباما السابقة بهدف تسعير نار الحرب السورية وتأجيجها.

بات واضحاً أن الخطة الأميركية تنحو باتجاه عملية «نسخ لصق» لما سبق أن تم تطبيقه خلال التجربة السورية، سواء لجهة تشجيع الطرف اليميني الأكثر تشدداً من المعارضين الفنزويليين، أم لجهة دعم الانشقاقات في الجيش، وتسليح المتظاهرين وتشجيعهم على ممارسة العنف، ذلك على التوازي مع تكثيف الحملات السياسية والتشهير الإعلامي والضغوط الاقتصادية، على حين تتصرف المعارضة المدعومة من واشنطن وكأن الرئيس قد سقط، فتشرع في إصدار المراسيم الرئاسية.

لكن آمال الولايات المتحدة بالنجاح في فنزويلا فيما فشلت فيه في سورية، يضعفها احتمال واحد، هو نجاح الدولة الوطنية الفنزويلية في إجراء علمية «نسخ لصق» للخطة المضادة التي طبقتها الدولة السورية، وخصوصاً لجهة التمسك بالشرعية التي يمثلها «الرئيس»، الذي لو كان قد أبدى أي مؤشر للضعف أو قابلية للتراجع، لكان تلا ذلك انهيار شامل في الجسم الدبلوماسي، واختلال في ولاء المؤسسة العسكرية، ولانهارت الدولة تماماً كما تصور واضعو السيناريو الأميركيون أن يحدث.

من الناحية العملية تمتلك القيادة الفنزويلية فرصاً أكبر في الصمود في وجه الهجمة الأميركية، صحيح أن فنزويلا لا تتمتع بالاكتفاء الذاتي ولا بالاقتصاد الإنتاجي الذي كانت تتمتع به سورية عشية الحرب، وصحيح أنها ترزح تحت ثقل ديون خارجية ضخمة، وهذه كلها نقاط ضعف لم تكن في التجربة السورية، إلا أن افتقاد واشنطن لأدوات جهادية مستعدة لفتح عشرات الجبهات في وجه الجيش الفنزويلي كما فعل مقاتلو تنظيم القاعدة العالمي في وجه الجيش السوري، وتصاعد القدرة الروسية الصينية على مجابهة الجموح الأميركي في العالم، بسبب النجاح الذي سجله التدخل الروسي في سورية، والدفع الذي يقدمه انتصار الدولة الوطنية السورية على مخططات واشنطن وحلفائها لكل من يطمح إلى تحدي الإرادة الأميركية، كلها عوامل موضوعية ترجح نجاح مادرور في تجاوز الأزمة، وفي تحقيق انتصار تتجاوز آثاره حدود فنزويلا.

علوش: علاقاتنا مع الأردن تسير بالاتجاه الصحيح وتطورت برلمانياً

الوطن- وكالات

أكد القائم بأعمال سفارة سورية في عمان أيمن علوش تطور العلاقات السورية الأردنية برلمانياً، لافتا إلى أن سورية ليس لديها مشكلات مع الشعوب العربية، لكن لديها مشكلات مع بعض الأنظمة.

وأوضح علوش في مقابلة تلفزيونية، بحسب وكالة «عمون» الأردنية، أن علاقات سورية مع الأردن تسير في الاتجاه الصحيح، وأن النشاط البرلماني بين البلدين تجاوز النشاط السياسي.

وخلال الفترة الماضية زار دمشق وفدان من مجلس النواب الأردني، الأول ترأسه النائب السابق لرئيس البرلمان الأردني عبد الكريم الدغمي في تشرين الثاني من العام الماضي والتقى حينها الرئيس بشار الأسد إضافة إلى عدد من المسؤولين واستمرت الزيارة عدة أيام.

وذكرت وكالة «عمون» الأردنية حينها أن الرئيس الأسد قال لرئيس الدغمي: «انقل للملك (عبد الله الثاني) أنني أتطلع إلى الأمام ولا أتطلع للخلف»، على حين أكد عضو الوفد قيس زيادين أن الرئيس الأسد «ينظر أيضاً بتفاؤل لمستقبل العلاقات مع الأردن وأكد على الأخوة بين الشعبين العربي السوري والعربي الأردني، واتفقنا على زيادة التعاون بما يعود بفائدة على اقتصاد البلدين».

وفي العاشر من شباط الماضي زار سورية وفد برلماني أردني آخر ترأسه رئيس لجنة «الأخوة البرلمانية الأردنية السورية» طارق خوري.

وتوقعت مصادر متابعة للعلاقات السورية الأردنية حينها في تصريح لـ«الوطن»، أن تذهب عمان إلى «مزيد من الانفتاح على دمشق لأن مصالحها تتطلب هذا الأمر».

من جهته وفي تصريح لـ«الوطن» أيضاً، أكد خوري، أنه سيتم العمل للسعي إلى رفع التمثيل الدبلوماسي للأردن في سورية من قائم بالأعمال الذي باشر عمله في ١٠ الشهر الماضي إلى سفير من خلال الاتصال مع المعنيين في هذا الموضوع.

واعتبر خوري، أن مشاركة سورية في مؤتمر البرلمانين العرب كسر للجمود وحركة لعودتها لصفها العربي.

وفي المقابلة أمس أكد علوش أن سورية ليس لديها مشكلات مع الشعوب العربية، لكن لديها مشكلات مع بعض الأنظمة.

ولفت إلى أن سورية ليس لديها نية لتطبيع علاقاتها مع الدول التي دعمت الإرهابيين في سورية خلال السنوات الماضية، ولفت إلى وجود ضغوط تمارس على كل من يحاول الانفتاح على سورية.

وفي رد على سؤال عن معلومات لديه حول توجه الأردن لتعيين سفير في سورية قال: إن دمشق منفتحة على أي مطلب أردني بهذا الشأن.

وأكد علوش أن الكيان الصهيوني هو سبب المؤامرة على سورية.

وأكد علوش أن الحكومة السورية تتعاطى بإيجابية مع القائمة الأخيرة التي تسلمتها من النائب خوري والتي تحوي أسماء ٥٠ سجيناً أردنياً في السجون السورية، مشيراً إلى أنه لا مصلحة أردنية للإفراج عن إرهابيين من الأردن انضموا لتنظيمي داعش و«جبهة النصرة» وقاتلوا في سورية.

وبيّن، أن ملف الإرهابيين يجب التعامل معه في إطار حكومة البلدين، وقال: «نحن لدينا أيضاً سجناء سوريون في السجون الأردنية».

مطالب المجلس وجناحه المسلح تراجعت مع تخلي الاحتلال الأميركي عنهم

مرعي: «مسد» يمكن أن يقبل بـ«أقل من الإدارة الذاتية» في حوار مع الحكومة

موفق محمد

كشف أمين عام «الجبهة الديمقراطية السورية» المعارضة محمود مرعي، أن تيارات سياسية وميليشيات مسلحة في شمال وشمال شرق سورية يهيمن عليها الأكراد، يمكن أن تقبل بـ«أقل من الإدارة الذاتية» في المناطق التي تسيطر عليها من خلال حوار مع الحكومة السورية، وذلك بعد تخلي الولايات المتحدة الأميركية عنها.

ويسيطر «مجلس سورية الديمقراطية –مسد» الذي يهيمن عليه أحزاب كردية، وجناحه المسلح «قوات سورية الديمقراطية –قسد» التي تعتبر «وحدات حماية الشعب» الكردية عموده الفقري على أجزاء واسعة من شمال وشمال شرق سورية، بدعم من «التحالف الدولي» الذي تقوده أميركا بزعم محاربة تنظيم داعش الإرهابي.

واستغل حزب «الاتحاد الديمقراطي الكردي– با يا دا» الذي تعتبر «حماية الشعب» جناحه المسلح، الأزمة التي اندلعت في البلاد، وأنشأ في الأعوام الأولى للأزمة ما سماه «الإدارة الذاتية» في مناطق عديدة في شمال وشمال شرق البلاد، ويقوم «التحالف الدولي» وأميركا بتقديم الدعم لها.

وعقدت مؤخراً عدة لقاءات في دمشق بين ممثلين عن الحكومة ووفود من «مسد» للتوصل إلى اتفاق يفضي بعودة سيطرة الدولة السورية على المناطق التي يسيطر عليها «مسد» و«قسد» إلا أن تلك اللقاءات لم تفض إلى اتفاق مع إصرار «مسد» و«قسد» على إبقاء ما يسمى «الإدارة الذاتية».

وفي تصريح لـ«الوطن»، ذكر أمين عام «الجبهة الديمقراطية» المعارضة التي تنشط في الداخل، أن اللقاءات بين «مسد» و«قسد» من جهة والحكومة من جهة ثانية متوقفة حالياً، لكنه أوضح أن اللقاءات بين تيارات معارضة ومنها جبهته وتيارات كردية مستمرة ولم تتوقف.

وأوضح، أنه «منذ عدة أيام عقد لقاء تشاوري بالقامشلي بدعوة من رئيس الحزب التقدمي الكردي عبد الحميد درويش وشاركنا به من خلال نائب الأمين العام للجبهة عبد العزيز داود وأعضاء فرع الجبهة بالحسكة، وحضر في اللقاء أحزاب كردية ومنظمات مجتمع مدني وممثلين عن العشائر العربية وشخصيات وطنية تمثل التنوع السوري الموجود بالقامشلي».

وذكر مرعي، أن البيان الختامي للقاء «أكد على الثوابت الوطنية وضرورة الحوار مع الحكومة السورية ويؤكد على سيادة سورية على الجغرافية السورية ويرفض الاحتلال التركي والأميركي لأراض سورية».

ووجهت أميركا صفعة لـ«مسد» و«قسد» بإعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قبل عدة أشهر قرار بسحب كامل وسريع لقوات بلاده من سورية، الأمر الذي يعني فيما يعنيه تخلي واشنطن عن أدواتها، التي بدت تائهة وراحت تستجدي بقاء قوات الاحتلال إلى أعلنت واشنطن أنها تنوي إبقاء ٤٠٠ جندي من قواتها المحتلة في سورية.

وقال مرعي: «حتى الآن «مسد» و«قسد» تنسقان مع الأميركيين وتعملان من أجل الحصول على المنطقة الآمنة برعاية وحماية دولية، وأعتقد أن ذلك لن يحدث وسوف تغادر أميركا الأراضي السورية وتتخلى عن «قسد» و«مسد».

وأضاف: «نحن من خلال التواصل مع «قسد» و«مسد» نتمنى عليهم أن يعملوا لمصلحة سورية والشعب السوري وأن يبتعدوا عن أميركا وأن الحل في دمشق عبر الحوار السوري السوري»، موضحاً أنه «عندما تنتهي مصلحة أميركا في المنطقة وتنسحب من سورية فسوف تتخلى عن «قسد» وعن غيرها».

وأوضح، أن رد «قسد» و«مسد» على تمنيات الجبهة وغيرها من القوى المعارضة في الداخل يأتي بـ«التأكيد على أنها ليست حركة انفصالية، وهم يؤمنون بوحدة سورية لكن لهم مطالب عند الحكومة السورية وهم مستعدون للحوار مع الحكومة».

وقال «لا مانع لديهم من أن تكون قوات «قسد» ضمن الجيش السوري لكن لهم خصوصية ولهم مطالب تتعلق بالإدارة الذاتية وإدارة مناطقهم».

وأضاف «هم يقولون أنه ليس لديهم مشروع انفصالي. هم يطرحون ذلك ضمن سورية وأنهم جزء من سورية. هم يقرون بوحدة سورية وسيادتها على كامل الأراضي السورية ووحدة الجيش والعلم والنقد والسياسة الخارجية».

وذكر مرعي، أن مطالبهم «تتعلق باللغة الكردية ويطالبون بأن يتم التعليم في مناطقهم باللغة العربية واللغة الكردية للأكراد»، وأضاف: إن مطالبهم «تتعلق بتوسيع الإدارة وتطوير قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧».

وإن كان المقصود بذلك هو الإقرار بما يسمونه «الإدارة الذاتية»، قال مرعي: «من خلال الحوار ممكن أن يكون أقل من الإدارة الذاتية».

وحول ما يعنيه بـ«أقل من الإدارة الذاتية»، أوضح مرعي أنها «أشياء تتعلق بتنمية المناطق وإدارتها من قبل ممثلين منتخبين من أبناء المناطق نفسها».

وإن كان «مسد» و«قسد» هم من يقول إنهم يقبلون بـ«أقل من الإدارة الذاتية»، قال مرعي: «طبعاً أنا لا أطرح رأيي الشخصي ورأي الجبهة. هم حالياً لديهم رغبة بالوصول إلى اتفاق يصل للإدارة الذاتية لكنني لمست من الحوار معهم إمكانية القبول بأقل من ذلك».

الجيش يكبد الإرهابيين بأرياف حماة وإدلب واللاذقية خسائر فادحة

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق – الوطن - وكالات

كثف الجيش العربي السوري من قصفه العنيف لمواقع الإرهابيين في قطاعات حماة وإدلب واللاذقية من المنطقة «المنزوعة السلاح»، وتصدى لخروقاتهم لـ«اتفاق إدلب» وكبدهم خسائر فادحة بالأرواح والعتاد.

وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة في ريف حماة الشمالي، تصدت لمجموعات إرهابية من تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، حاولت التسلل نحو نقاط عسكرية من محور حصرايا واللطامنة وتعاملت معها بالأسلحة المناسبة ومنعتها من الوصول إليها بتحقيقها إصابات مباشرة فيها، ما أسفر عن مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين وتدمير عتادهم الحربي.

كما تصدت وحدات من الجيش بمنطقة الغاب لمجموعات مما يسمى «جيش العزة»، وذلك على محور جسر بيت الراس والحويز، وقتلت العديد من الإرهابيين وجرحت آخرين في حين فرّ من بقي على قيد الحياة.

وأوضح المصدر، أن وحدات الجيش العاملة بريف إدلب منعت مجموعات إرهابية من «النصرة» من التسلل نحو نقاط لها من محور الخوين والزرزور، باستهدافها بالأسلحة الرشاشة المتوسطة والثقيلة، ما أدى لمقتل العديد من الإرهابيين وإصابة آخرين إصابات بالغة وتدمير عتادهم الحربي.

وذكر المصدر، أن الجيش رد على هذه الخروقات لـ«اتفاق إدلب»، ودك بمدفعيته الثقيلة تحركات ونقاطاً لـ«النصرة» وحلفائها في اللطامنة ومورك وكفرزيتا بريف حماة الشمالي، وفي أطراف قلعة المضيق والحويز بريفها الغربي، وهو ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد من الإرهابيين.

كما دك الجيش بمدفعيته الثقيلة نقاط انتشار الإرهابيين في الخوين والفرجي بريف إدلب الجنوبي الشرقي، ما أدى إلى مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين.

في السياق ذاته، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن قوات الجيش واصلت عمليات القصف البري مستهدفة مواقع الإرهابيين في المنطقة «المنزوعة السلاح»، حيث قامت بـ«قصف صاروخي مكثف وعنيف» استهدف مواقع للتنظيمات الإرهابية في التح وكفرزيتا ومورك بريف حماة الشمالي وباب الطاقة والتوينة وقلعة المضيق بسهل الغاب في ريف حماة الشمالي الغربي، وخان شيخون والتمانعة وحرش عابدين في القطاع الجنوبي من ريف إدلب، بالإضافة للخوين والكتيبة المهجورة بريفي إدلب الجنوبي الشرقي والشرقي، ومحور الحوير بريف حلب الجنوبي. كذلك، قصفت مدفعية الجيش مواقع الإرهابيين في محاور جبل التركمان، في الريف الشمالي الشرقي من اللاذقية، وفق المصادر، التي أقرت بأن الجيش قتل اثنين من مسلحي «النصرة» خلال قصفه واستهدافه لمواقع الإرهابيين في محاور جبل التركمان وطرقات واصلة إلى مدينة جسر الشغور.

من جهة ثانية، وفي ظل الفوضى التي تشهدها مناطق سيطرة «النصرة» في شمال البلاد، وبالترافق مع التخبط الذي يسيطر على الأخيرة، تواصلت عمليات التصفية ضد قادتها ومسلحيها، إذ قام مجهولون بتصفية أحد قادة «النصرة» قرب قرية كللي (٢١ كم شمال مدينة إدلب).

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة، عن نشطاء محليين، أن مجهولين تقلهم سيارة من نوع «فان» أطلقوا النار على متزعم مجموعة في «النصرة» يدعى جابر حمادة، خلال توجهه إلى مدجنته الخاصة بمحيط القرية، ما أدى لمقتله على الفور، كما سرقوا سيارته ومسدسه.

وتشهد محافظة إدلب بشكل شبه يومي منذ العام الفائت، عمليات تصفية وتفجيرات بعبوات ناسفة وسيارات مفخخة، استهدفت قياديين ومسلحين في التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة الموجودة في المنطقة، أسفرت عن قتل وجرح العشرات منهم، وسجلت في الأغلب ضد مجهولين.

أكد أن بلاده لن تتراجع عن نهجها لتنفيذ القرار ٢٢٥٤

لافروف: لا داعي لتشكيل مجموعات عمل جديدة حول سورية

وكالات

أكدت روسيا أنها لن تتراجع عن نهجها الرامي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي «٢٢٥٤» حول سورية، وإطلاق عملية تفاوض يقودها السوريون بأنفسهم، وشددت على أن تسوية الأزمة تبحث في إطار صيغة أستانا بنجاح ولا داعي لاصطناع مجموعة أخرى بهذا الخصوص.

وأكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير في الرياض، بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، أن «روسيا لن تتراجع عن نهجها الرامي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم «٢٢٥٤» حول سورية، وإطلاق عملية تفاوض يقودها السوريون بأنفسهم».

وبشأن تشكيل لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي، قال لافروف: «أعتقد أنه من الصعب الآن الحديث عن أي مواعيد محددة، لكن العمل جار بنشاط»، وأضاف: «آمل أننا سنرى إنجازه في أقرب وقت».

وأعرب لافروف عن امتنانه للجانب السعودي على حث المعارضين السوريين الموجودين على الأراضي السعودية على المساهمة في العملية السياسية بشكل بناء.

وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي في الرياض أمس (رويترز)

من جانبه، قال الجبير، خلال المؤتمر: إن «إعادة فتح السفارة في دمشق مرتبط بتطور العملية السياسية، لا يوجد تغير في الموقف السعودي فيما يتعلق بفتح السفارة في دمشق».

وتطرق إلى مسألة إعادة إعمار سورية، وقال: «لن يتم (ذلك) إلا بعد انتهاء الحرب»، وذكر أن بلاده حريصة على وحدة الأراضي السورية وتحقيق حل سياسي في البلاد يستند إلى قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤.

وقبيل وصوله إلى الرياض قام وزير الخارجية الروسي بزيارة إلى الدوحة، وأوضح خلال مؤتمر صحفي مشترك مع وزير خارجية مشيخة قطر محمد بن عبد الرحمن آل ثاني وفق «روسيا اليوم»، أنه لم يتطرق خلال محادثاته في العاصمة القطرية إلى مسألة تشكيل مجموعة عمل جديدة تعنى بإعادة الاستقرار إلى سورية، نظراً لوجود ما يكفي من أطر وآليات لمعالجة الأزمة السورية.

وقال: «لا أرى حاجة لتشكيل أي مجموعات عمل حول سورية، هناك عملية أستانا المتعارف عليها من قبل الجميع، والتي تخوض تحت سقفها الحكومة السورية والمعارضة المسلحة مفاوضات ناجحة بوساطة تركيا وروسيا وإيران».

وذكّر لافروف بأن ممثلي الأمم المتحدة والأردن والولايات المتحدة شاركوا في صيغة أستانا بصفة مراقبين، قبل انقطاع الأميركيين عن الحضور، وأضاف: «لكن لا نستبعد ظهور مراقبين إضافيين في إطار هذه العملية».

وأضاف: إنه فضلاً عن ذلك هناك أدوات المبعوث الأممي إلى سورية، واتصالات في إطار رباعية روسيا وتركيا وألمانيا وفرنسا، كما تبقى موسكو على تواصل مع المجموعة المصغرة، وكذلك مع واشنطن عبر القنوات العسكرية.

وقال الوزير الروسي: إنه في ظل وجود مثل هذه الشبكة المتشعبة من الاتصالات التي يجب ويمكن أن تؤدي إلى إنجاح جهود التسوية السورية، لا داعي لاصطناع مجموعة أخرى.

وعقد أحد عشر اجتماعاً بصيغة أستانا أحدها في مدينة سوتشي الروسية أكدت في مجملها الالتزام بسيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها ومواصلة الحرب على الإرهاب.

من جانبه وصل وزير خارجية مشيخة قطر عداء بلاده لسورية، وقال خلال المؤتمر: إن موقف بلاده لم يتغير إزاء عودة (إعادة) سورية إلى الجامعة العربية.